Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

The Critique of Democracy from the Perspective of Time Preference and Libertarian Development by Hans-Hermann Hoppe

Hussein Thnoon Saliem
Department of Philosophy /College of Arts, University of Mosul/Mosul-Iraq

Enas Sabah Mahana
Department of Philosophy /College of Arts, University of Mosul/Mosul-Iraq

Article Information

Article History:
Received Nov 16, 2025
Revised Dec 11.2025
Accepted Dec 21, 2025
Available Online Feb. 1, 2026

Keywords:
Democracy
Philosophy of temporal Preference
Liberation development
Hans-Hermann Hoppe
Political Philosophy
Libertarianism..

Correspondence:
Enas Sabah Mahana
enas.mahana@uomosul.edu.iq

Abstract

This paper offers a critical examination, of Hans-Hermann Hoppe's rejection of political, democracy within the landscape of contemporary, political philosophy. It begins, by tracing the historical and, intellectual background of his critique, particularly, in light of the political transformations, Europe experienced during the First, and Second World Wars. Central, to Hoppe's argument is the, notion of time preference, which, serves as a philosophical foundation for, his opposition to democratic systems, and for his analysis of, their moral and social consequences,.The research seeks to provide, a reflective and analytical study of, Hoppe's thesis by uncovering the, philosophical assumptions that shape his, understanding of governance and legitimacy,. According to Hoppe, the failures of modern democracies—manifested in rising unemployment, the decline of social security, and ever-expanding public spending—reveal the inherent instability of democratic institutions. In response, he proposes a conservative libertarian framework grounded in private ownership as a natural and more coherent alternative to the capitalist-democratic model that dominates modern life.The central question guiding this study concerns the philosophical coherence of Hoppe's critique: Can his arguments genuinely offer an alternative model that reconciles individual liberty with the necessary limitation of state authority, without falling into internal contradictions or practical dead ends?The paper assumes that, although Hoppe's stance is radical—moving beyond procedural criticism to challenge the very legitimacy of democracy as a political ideal—it nonetheless presents a distinctive intellectual position rooted in the principle of private property, diverging sharply from mainstream currents in contemporary political theory.Methodologically, the research employs an analytical and critical approach, carefully examining Hoppe's primary writings and placing them in dialogue with modern philosophical discussions of democracy, authority, and political legitimacy.

DOI:_____, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license(http://creativecommons.org/licenses/by/4).

نقض الديمقراطية من منظور التفضيل الزمني والتنمية التحررية عند هانز هيرمان هوبا

ايناس صباح مهنا * حسين ذنون سليم **

مستخلص:

يتناول هذا البحث نقد المفكر هانز هيرمان هوبا للديمقراطية السياسية في الفكر السياسي المعاصر، منطلقًا من التحولات السياسية التي أصابت أوربا في الحرب العالمية الأولى والثانية، وعلاقتها بفكرة التفضيل الزمني التي تُعد الأساس الفلسفي لنقد الديمقراطية وبيان تداعياتها على الوضع البشري بحسب رؤية هوبا. ويهدف البحث إلى تقديم دراسة تحليلية نقدية في أطروحة هانز هيرمان هوبا حول نقد الديمقراطية باستكشاف مرتكزاته الفلسفية وتوضيح الأسس التي يقوم عليها تصوره لنظام الحكم البديل. فقد أرجع هوبا إخفاقات الأنظمة الديمقراطية إلى ارتفاع معدلات البطالة وفشل الضمان الاجتماعي وسعيها لزيادة الانفاق الحكومي. وعلى هذا الأساس يطرح مشروعه السياسي الليبرتالي المحافظ كنظام طبيعي بديل عن الرأسمالية التي سيطرت على مرافق الحياة كافة. تتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن مدى قدرة نقد هوبا للديمقراطية على تقديم بديل فلسفي متماسك، يوفق بين الحرية الفردية وتقييد سلطة الدولة، بعيدًا عن التناقضات النظرية إل أو التحديات العملية.تنطلق فرضية البحث من ان أطروحة هوبا، رغم راديكاليتها -اي انها تجاوزت النقد الجزئي للإجراءات الديمقراطية لتطرح تساؤلات جذرية حول شرعية الديمقراطية ذاتها كأساس للحكم- كما انها تقدم بديلًا فكريا يتمثل في (النظام القائم على الملكية)، ما يجعلها تختلف جدًا عن التوجهات السائدة في الفلسفة السياسية المعاصرة، ويعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي، القائم على تفكيك النصوص الأساسية لهوبا ومقارنتها بالمقاربات الفلسفية المعاصرة في موضوع الديمقراطية والشرعية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية – فلسفة التفضيل الزمني - التنمية التحررية – هانز هيرمان هوبا - الفلسفة السياسية- الليبرتالية

المقدمة

تُعد الديمقراطية الغربية من أبرز النماذج السياسية التي شكَّلت ملامح الحداثة السياسية منذ القرن الثامن عشر؛ إذ قامت على مبادئ الحرية الفردية، والمساواة بين الجميع أمام القانون، وسيادة الشعب. غير أن التجربة الديمقراطية على الرغم من نجاحاتها المؤسساتية، أثارت تساؤلات فلسفية عميقة حول مدى صدقها في تحقيق العدالة والمشاركة الفعلية للجميع في صنع القرار السياسي.

وقد كان للتحولات الاقتصادية والثقافية التي شهدها الغرب، آثارًا سلبية على المجتمعات، نتج عنها مشاكل وأزمات كشفت عن حدود النموذج الديمقراطي، أبرزها انهماك المجتمعات في الغرب بالضرائب وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما مع تزايد النفوذ الإعلامي والمالي في توجيه الإرادة العامة؛ مما جعل من الديمقراطية في أحيان كثيرة أداة لإعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة بدلًا من تجاوزها، وينطلق البحث من تساؤلين أساسيين يتمحوران حول طبيعة النقد الذي وُجه إلى النموذج الديمقراطي الغربي في ضوء التحولات السياسية والفكرية المعاصرة؟ ومدى قدرة نقض هوبا للديمقراطية الغربية - وهو موضوع بحثنا- على تقديم بديل فلسفي متماسك، يوفق بين الحرية الفردية وتقييد سلطة الدولة؟

ويسعى البحث إلى تحليل هذا النقض من منظور فلسفي، يوازن بين المفهوم والممارسة، مستندًا إلى منهج تحليلي نقدي يكشف التناقضات الكامنة في بنية الديمقراطية الغربية، ويُبرز حدودها في الاستجابة لتحديات الإنسان الحديث. ويركز على تحليل ومراجعة الاداء التنموي والفعلي للنظام الديمقراطي وتعيين سلبياتها وعيوبها ومكامن ضعفها وأيدولوجيتها الزائفة بطروحات الفيلسوف هانز هيرمان هوبا.

يُقسم البحث إلى مبحثين رئيسين، الأوَّل جاء تحت عنوان: نقض الديمقراطية وعلاقتها بتقويض الأمن، وتناولنا فيه مطلبين، المطلب الأول، نقض الديمقراطية وأبعادها الفلسفية والمطلب الثاني الديمقراطية وعلاقتها بتقويض الأمن. أما المبحث الثاني فتناولنا فيه المشروع السياسي التنموي التحرري وفلسفة الثورة، وهو ايضًا مطلبان، الأول: المشروع السياسي التحرري ومبادئه والمطلب الثاني فلسفة الثورة وسبل تنميتها التحررية. وقد انتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها.

المبحث الاول

نقض الديمقراطية وعلاقتها بتقويض الأمن

المطلب الأول: نقض الديمقراطية وأبعادها الفلسفية

* قسم الفلسفة/ كلية الآداب / جامعة الموصل/ الموصل - العراق
** قسم االفلسفة/ كلية الاداب / جامعة الموصل/ الموصل- العراق

اتخذ نقض الديمقراطية(1) ونقدها عند هانز بعدًا فلسفيًّا منتظمًا، فقد تناول الديمقراطية منطلقًا من تحولاتها التاريخية التي أصابت اوروبا في الفترة المعاصرة، وعلاقتها بفكرة التفصيل الزمني الذي يعد الأساس الفلسفي لنقض الديمقراطية ونقدها وتبيان أبعادها وتداعياتها على الوضع البشري.

حسب وجهة نظره أن التحول في أوروبا من سيادة النظام الملكي إلى سيادة النظام الجمهوري الديمقراطي بدءً منذ الحرب العالمية الأولى واستمر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية على الرغم من وجود جذور تاريخية لهذا التحول، وهذا ما أكده في كتابه (الديمقراطية الإله **الذي فشل)** بقوله: "تعد الحرب العالمية الأولى من أهم المنعطفات في التاريخ الحديث، حيث انتقل عالم الغرب بأسره من الحكم الملكي وسيادة الملوك إلى الحكم الجمهوري الديمقراطي وسيادة الشعوب بدءً من لحظة اندلاع الثورة الفرنسية، حيث لم يكن في اوروبا حتى عام 1914م سوى ثلاث جمهوريات فقط (فرنسا، سويسرا، ومن ثم البرتغال بعد عام 1911م). ومن بين جميع الأنظمة الملكية الأوروبية الكبرى صنفت المملكة المتحدة فقط كنظام برلماني، أي النظام الذي تكتسب فيه السلطة العليا صلاحياتها ببرلمان منتخب، وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب في أوروبا وحسم نتائجها بشكل قاطع، اختفت جميع الانظمة الملكية، ودخلت أوروبا والعالم بأسره عصر الجمهورية الديمقراطية"[(2)].

معنى هذا أن الديمقراطية وإن كانت كمفهوم تعود إلى الفلاسفة الإغريق إلا أن استخدامها الحديث كسيادة يرجع في الأصل إلى نهايات القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين وتحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية[(3)].

وفقًا لما سبق يتتبع هانز التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري الديمقراطي في اوروبا- نقض الديمقراطية ونقدها في سياق التفضيل الزمني[(4)] بأبعادها الاقتصادية والأخلاقية التي خلقت تدهورًا حضاريًّا.

فالتفضيل الزمني يعني عنده أن الأفراد يفضلون إشباع حاجاتهم ورغباتهم بصورة عاجلة وليس في المستقبل اي بصورة آجلة، فالإشباع العاجل يسمى التفضيل الزمني المرتفع أما الإشباع الآجل فيسمى التفضيل الزمني المتخصص[(5)]. ولفكرة التفضيل الزمني أبعاد فلسفية سنتكلم عنها أدناه:

أولًا) البُعد الاقتصادي

حسب وجهة نظر هانز إن الدول ذات النظام الديمقراطي شرعت قانون إعادة توزيع الدخل والثروة وهذا التشريع له مضاعفات على المجتمع المدني لأن مجرد ممارسة فعل التشريع وحق اتخاذ قرار ديمقراطي يزيد من درجة عدم اليقين، وبدلًا من أن يكون القانون حاسمًا وغير قابل للتغيير ويمكن التنبؤ به على المدى الطويل. أصبح أكثر تغلغلًا ولا يمكن التنبؤ به. فما يمكن اعتباره صوابًا أو خطأ اليوم قد لا يكون كذلك غدًا، وهكذا يصبح المستقبل أكثر عشوائية مما أدى إلى ارتفاع التفضيل الزمني في كل مجال، وتصاعد الاستهلاك، والتوجه قصير الأمد، وفي نفس الوقت لن يعود احترام لجميع القوانين الاقتصادية تدريجيًّا وتنتشر الجريمة[(6)].

ويضيف في ظلِّ النظام الديمقراطي ازدادت تشكيلة الضوابط المتغيرة التي تجعل الشخص متمكنًا منه أو محرومًا أي مستحقًّا لتلقي النهب وسيكون لمفكري الدولة دورٌ كبيرٌ في ترويج ضوابط وتصنيف أنفسهم دومًا كمحرومين، وفي المقابل يمكن للأفراد أن يكونوا اعضاءً في جماعات عديدة من المتمكنين والمحرومين، يخسرون بفعل صفة معينة، ويكسبون بفعل أخرى. لينتهي بعض الأفراد للخسارة في المحصلة وآخرون للربح في المحصلة وبالتالي تتغير انماط السلوك[(7)].

فمن المؤكد ان حياة المجتمع المتمركزة حول الاستهلاك في ظل الديمقراطية اصبحت محل اهتمام الباحثين كونها تجاوزت على القيم الاجتماعية الخاصة بهم وأهمها اتساع فجوة اللا مساواة[(8)]، وكذلك البطالة، اذ كانت المشكلة الأولى التي تهدد بانفجار الوضع الاقتصادي في

(1) نقض الديمقراطية: ويعرف احيانًا بنقد الديمقراطية: وهو مصطلح يشير إلى ان الديمقراطية لا توفر جودة عالية في الحكم، وتولد حالة مستمرة من الصراع، وتشجع على الاستنزاف وانفاق اموال اكثر مما ينبغي وتؤدي في النهاية إلى الانهيار المالي والاجتماعي. Aichael, Anissimor, AcriTique of Democracy a guide for Neoreatonaries, Michael Anissimor, Claifornia, 2015, p7.

(2) هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ترجمة: ايمان معروف، تقديم: نادر كاظم، منشورات تكوين، الكويت، ط1، 2019م، ص29.

(3) ينظر: هنتنغتون، صامويل، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993م، ص64-65.

(4) المتتبع لما تم طرح من تصورات حول مسألة التفضيل الزمني يرى ان جذورها الفكرية صاغها عالم الاقتصاد يوجن فون بوم باورك في كتابه (Capital and Interest: A Critical History of Economic Theory **) رأس المال والفائدة:** تاريخ نقدي للنظرية الاقتصادية والذي بيّن فيه إن الإنسان الفاعل يفضل، في أي وقت ومن أجل أي فعل، تحقيق غايته في الوقت الحالي وبصورة فورية والتفضيل المثالي بالنسبة له هو المستقبل القريب، وكلما طالت مدة الوصول إلى الغاية في المستقبل كان ذلك أقل تفضيلًا وكلما كان وقت الانتظار أقل، كان ذلك أفضل بالنسبة له.
Bawrek, Engem Van Bohm, Capital and Interest: A Critical History of Economic Theory , London, MACMILLANAND Co., 1890, pp131-133.

(5) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص51.

(6) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص86.

(7) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، تاريخ قصير للبشر: الصعود والانحطاط، ترجمة: حيدر عبدالواحد راشد، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد- العراق، ط1، س017م، ص130-131.

(8) ينظر: رايش، روبرت، الرأسمالية الطاغية: التحول في قطاع الاعمال والديمقراطية والحياة اليومية، ترجمة: علا احمد صلاح، الدار الدولية للاستثمار والثقافة، القاهرة- مصر، 2012م، ص151.

البلدان الرأسمالية والديمقراطية بسبب زيادة درجة المنافسة والإنتاج والربح وكذلك ضعف في تشريع قوانين اقتصادية سواء أكانت داخل السوق المحلي أم العالمي؛ اذ أصبحت درجة المنافسة عند هذه الدول اهم من تامين التوظيف واستقرار حياة الناس الاقتصادية[1].

على ما يبدو أن فكرة التفضيل الزمني، اصبحت الأيقونة الأساسية لنقض الديمقراطية ونقدها أو ترسيخ قواعدها، وهذا ما اكده بقوله: "وهكذا على ما يبدو ان ظاهرة ارتفاع معدلات الجريمة لا يمكن تفسيرها الا ب الاشارة إلى عملية ارساء دعائم الديمقراطية عبر المزيد من التفضيل"[2].

معنى هذا على حدِّ قول أحد الباحثين: "إن الديمقراطية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية، إن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا عندما تدعمها مجموعة معينة من القواعد الدستورية وتكون جزءًا لا يتجزأ منها حتى تصبح ممارسة اجتماعية، وإن العملية الديمقراطية ما لم تحظى بمعالجة مكثفة، والتي مازلنا نفتقر إلى بعض منها سوف تتحول إلى عواقب"[3].

فالسياسة الاقتصادية حسب هانز للدول ذات النظام الديمقراطي التي شرعت لإعادة توزيع الدخل والثروة عملت على وفق ثلاثة أشكال هي: على شكل مدفوعات (تحويلية) حيث يتم أخذ الثروة من الأثرياء وتسليمها للمعدومين أو تأخذ شكلًا (مجانيًّا)؛ إذ تعمل الحكومة على توفير السلع والخدمات بأسعار اقل من التكلفة كالتعليم والرعاية الصحية بأخذ الثروة من دافعي الضرائب، وتُسلم إلى مجموعة مختلفة، وأخيرًا تأخذ شكل (تراخيص عمل) مثل قوانين حماية المستهلك وضبط الأسعار[4].

ثانيًّا) البُعد الأخلاقي

حسب هانز إن من أهم السياسات التي أنتجتها الدول الديمقراطية هي تشريع قانون الضمان الاجتماعي الذي جرى التعريف به في الثمانينات من القرن التاسع عشر في ألمانيا في عهد بسمارك[5] وأصبح عالميًّا ومعروفًا في أنحاء العالم الغربي جميعها من أعقاب الحرب العالمية الأولى وإلى الآن، فمن تخفيف عبء الادخار على الفرد الذي يسعى لضمان رفاه شيخوخته سيتراجع النطاق، والأفق الزمني لعملية توفير الاحتياطي الخاص، وستنخفض قيمة المدخرات المخصصة للزواج والأسرة والأطفال جميعًا لانعدام الحاجة لها إذ كان من الممكن للفرد اللجوء إلى المساعدة العامة، وفي الواقع، أظهرت مؤشرات الخلل الوظيفي في الأسرة جميعها منذ بداية العصر الديمقراطي للجمهورية ميلًا تصاعديًّا منتظمًا إذا انخفض عدد الأطفال، وتراجع عدد السكان المحليين، وارتفعت معدلات الطلاق والعلاقات غير الأخلاقية وهذا كله يؤدي إلى التقدم التدريجي نحو تدهور الحضارة[6].

وتحت الفكرة نفسها أشار في كتابه (تاريخ قصير للبشر: الصعود والانحطاط) إلى فكرة العدالة الاجتماعية في النظام الديمقراطي، وكيف أصبحت مرهونة بالعبء الضريبي المفروض على ذوي الأملاك والمنتجين ما جعلت أعباء الأفراد تبدو رهينة بإزائه وفي الوقت نفسه فقد تدهورت جودة القانون إلى نقطة اختفت عندها فكرة القانون كهيكل من مبادئ العدل العالمية الثابتة من الوعي والضمير العام[7].

إن الأخلاقيات التي ولدتها الديمقراطية لها جذورها الفلسفية عند الفيلسوف فردريك نيتشه الذي بين في كتابة (ما وراء الخير والشر) الأبعاد الأخلاقية للديمقراطية ببحثه عن القوانين الطبيعة؛ إذ يرى من الديمقراطية بأنها تدبير إنساني ساذج وقلب للمعاني الفطرة الإنسانية وإنما فكرة مهذبة يختبئ وراءها عداء سوقي لكل عظيم مستبد[8].

على ما يبدو لم يكن هانز وحده من نقض أنظمة الحاكم الديمقراطية ونقدها وبين زيفها فقد اتبعه فيلسوف السياسة المعاصر جاك رانسيير[9] في كتابه (**كراهية الديمقراطية**) الذي توصل إلى استنتاج ان مشكلتنا الأولية – ويقصد في العالم الغربي- دول تسمى ديمقراطية لأنها تحكم بلا قوانين ثابتة، وتتبع قوانين مسيطرة، وهذه القوانين تُتهم يومًا بعد يوم بمصيبة جديدة فهي السبب بكل التعاسات البشرية[10].

واتبعهم الفيلسوف ديفيد غربير[1] الذي يرى "ان الديمقراطية لم تخترع على الإطلاق، كما انها لا تظهر في اي تراث فكري بعينه بل انها ليست حتى طريقة حكم، وجوهرها في الحقيقة هو مجرد الاعتقاد بأن البشر متساوون في الأصل، ويتعين السماح لهم بإدارة شؤونهم

(1) ينظر: زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ص66.
(2) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص132.
(3) BoIx, CARLES, Democracy and Redistribution, Cambridge University Press, 2003, p1.
(4) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص86.
(5) بسمارك: وهو أوتوفون بسمارك (1815-1898م) وهو قائد الماني استطاع تحويل مجموعة من الدول الالمانية الصغيرة إلى الامبراطورية الالمانية اذ انتهج القوة، وجعل من ضعف المانيا قوة ويعد الموحد لألمانيا الحديثة. ينظر: لودفيغ، إميل، بسمارك حياة مكافح، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2021م، ص12.
(6) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص38-39.
(7) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، تاريخ قصير للبشر الصعود والانحطاط، ص138.
(8) ينظر: نيتشه، فريدريك، ما وراء الخير والشر: تباشير فلسفة للمستقبل، ترجمه جيزيلا فالور حجار، مراجعة موسى وجيه, دار الفارابي، لبنان، بيروت ,2003م,ط1 ,ص48.
(9) جاك رانسيير: ولد (1940- ولحد الآن) فيلسوف فرنسي معاصر، ويعد المرجع الأساسي في الفكر الفلسفي الفرنسي والانساني اليوم. فهو احد تلاميذ الفيلسوف لويس التوسير اشترك معه في تأليف كتاب (قراءة رأس المال). ينظر: جاك، رانسير، سياسة الأدب، ترجمة: رضوان ظاظا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 2010م، ص7.
(10) ينظر: رانسيير، جاك، كراهية الديمقراطية، ترجمة: احمد حسان، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- بيروت، ط1، 2012م، ص89.

الجمعية على نحو يتسم بالمساواة، مستخدمين أيًّا من الوسائل التي قد يبدو انها تحقق هذا الغرض، ويضاف إلى ذلك العمل الشاق من أجل تخليق الترتيبات المؤسسة على هذه المبادئ"[2].

وقد أتت اطروحة هانز حول نقض الديمقراطية ونقدها على النقيض من اطروحة فرانسيس فوكوياما، الذي ذهب إلى القول بأن الديمقراطية " كرست نفسها من أجل إزالة المسببات التقليدية للمساواة. ومن جهة ثانية يمثل ديناميكيتها إلى تقويض العديد من العقبات التقليدية والثقافية... وتتبع التغيير الدائم لفرص العمل"[3]، فالتحول الديمقراطي عنده ليس تقدمًا بل فيروس التفضيل الزمني الذي تفشى وسط المجتمع المدني، وان الديمقراطية الغربية سارعت في عملية التعجيل والتسريع الذاتي لعملية تدهور الحضارة[4]، ومن ثم وصل إلى نتيجة مفادها انه يجب نزع الشرعية عنها وهذا شرط مسبق وضروري لتجنب كارثة اجتماعية في نهاية المطاف[5].

وهنا يمكن القول إن كان فوكوياما صادر المستقبل البشرية نحو الديمقراطية كنظام حكم مطلق، فإن هانز راهن عليها وبشكل مطلق على فسادها وألَّا أمل من إصلاحها، وإنها ولدت شرورًا وسلبيات وبشكل تلقائي على الوضع البشري.

المطلب الثاني: الديمقراطية وعلاقتها بتقويض الأمن

مثل نقض الديمقراطية ونقدها البنية الرئيسية في فلسفة هانز السياسية مبينًا ان الديمقراطية لا تتوافق مع حفظ الأمن، وما آلت إليه البشرية في ظل الأنظمة الديمقراطية، فالمتتبع لما تم طرحه من تصورات فلسفية حول نقض الديمقراطية ونقدها يرى أنه قديم قدم التفلسف، وليست القضية جديدة، فأفلاطون في كتابه الجمهورية قال إن الديمقراطية تسير نحو الانحلال بسبب "الرغبة التي لا تشبع مما اعتبره خيرًا"[6]، وإن الإفراط في الحرية من قبل الأفراد او الحكومات يؤدي إلى الافراط في العبودية[7] وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى الحكم الاستبدادي، وأرسطو صنفها ضمن الأنظمة الفاسدة[8].

لكن ما يميز هانز أنه نقض الديمقراطية نقدًا سرياليًّا بعيدًا عن اليوتوبيا والطوباوية مستندًا في طرحه على بعض من المرتكزات الفلسفية[9] التي استندت إليها الديمقراطية، وفيما يأتي أهمها:

أولًا) التمثيل الشعبي في السلطة أو المشاركة السياسية في السلطة

السياسة التي تقوم عليها الديمقراطية –حسب هانز- الأفراد جميعهم متساوون، فكل شخص له الحق في أن يدخل الحكم ويُصبح ملكًا، ولا يوجد امتياز شخصي أو أشخاص متميزون في هذه المسألة، ولكن في المقابل توجد (الامتيازات الوظيفية) اي الامتيازات المُرتبطة بالمنصب، وهؤلاء يُعرفون – حسب تعبير هانز- بممثلو الدولة أو الموظفين العموميين، فهم يمتلكون صلاحيات قانونية (رسمية) خاصة تميزهم عن المواطنين العاديين، فهم كالملوك بإمكانهم أن يمولوا أو يدعموا نشاطاتهم من الضرائب وليس مثل الموظف العادي من إنتاج وبيع السلع والخدمات، ولهذا فإن الديمقراطية لا تُلغي الامتيازات بين الحكام والرعية، بل تمنحها لكل من يصل إلى المنصب العام[10].

ويضيف ان البرلمانات المنتخبة ديمقراطيًّا قادرة على تشريع القوانين وتغييرها ويحق لأي أحد أن يروّج ويفعّل التشريعات لصالحه بشرط أن يشق طريقه أولًا إلى البرلمان أو الحكومة... وهكذا في ظل الديمقراطية فإن ميل كل احتكار لصنع القرار النهائي نحو زيادة سعر العدالة وخفض جودتها لا يتضاءل بل يتفاقم[11].

معنى هذا أن المشاركة السياسية في السلطة لا تؤدي إلى العدالة بل على العكس من ذلك تؤدي إلى منح الاغلبية الحق في فعل ما تريد ومصادرة حق الاقليات، فالعملية الانتخابية تنتج حكم يتحول بسهولة إلى حكم غوغائي يهدد حياة الأفراد وممتلكاتهم[12] .

ثانيًا) تعزيز السلم المجتمعي

---

(1) ديفيد غريبر: (1961-2020) استاذ الانثروبولوجي في كلية الاقتصاد في لندن وجامعة ييل في امريكا وناشط امريكي ومنظر الفكر التحرري ويعد من اهم الشخصيات في حركة احتلوا وول ستريت. ينظر:
Graeder, David, and Wengrow David, A new story of Humanity, penguin random house, UK, 2021, p1.

(2) غريبر، ديفيد، مشروع الديمقراطية التاريخ، الأزمة، الحركة، ترجمة: اسامة الغزولي، عالم المعرفة، الويت، ط1، 2014م، ص185.

(3) فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والانسان الاخير، تقديم: مطاع صفدي، فريق الترجمة: فؤاد شاهين واخرون، مركز الانماء القومي، بيروت- لبنان، 1993م، ص270.

(4) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص85.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص101.

(6) ينظر: افلاطون، الجمهورية، نقلها إلى العربية: شوق داود تمراز، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1994م، ص392.

(7) المصدر السابق، ص394.

(8) ينظر: ارسطو، السياسة، ترجمة: احمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بيروت- لبنان، ط1، 2009م، ص419-420.

(9) المرتكزات الفلسفية للديمقراطية: تعددت المرتكزات الفلسفية للديمقراطية ومن أهمها سيادة الشعب والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة وحماية حقوق الانسان، والتعايش السلمي، ينظر: ايمون، باتلر، مدخل إلى الديمقراطية، ترجمة: محمد مطيع، مراجعة: احلام قفص، المركز العربي للابحاث، الرباط- المغرب، ط1، 2021م، ص26-34.

(10) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، تاريخ قصير للبشر، ص126-127.

(11) ينظر: المصدر نفسه، ص127.

(12) ينظر: باتلر، ايمون، مدخل إلى الديمقراطية، ص4.

يبسط هانز نقضه للديمقراطية ونقدها بفكرة: أن الديمقراطية لا تعزز السلم المجتمعي العالمي؛ إذ يؤكد: أن السياسة الخارجية المتبعة في الحكومات الديمقراطية توسعية، وإن كانت هذه الحكومات تبرم اتفاقيات ومعاهدات سلام مع حكومات أخرى إلَّا أن هذه المعاهدات لا تكون في أحسن الأحوال مواثيق لتحالفات مؤقتة فقط، لأن هذه الاتفاقيات يمكن الغاؤها في أي وقت من قبل الحكومات، المستقبلية الأخرى إذا رغب الحاكم الديمقراطي ونخبته المنتخبة ديمقراطيًّا من توسيع اراضيهم ومن ثم توسيع قاعدتهم الشعبية وهنا الخيار الوحيد أمامهم هو الخيار العسكري والهيمنة، وهذا ما جعل الحروب تزداد بشكل كبير(1).

وفقًا لما سبق أن النظام الغربي استخدم الديمقراطية ووسائل الاعلام كأدوات للترويج للحروب واستخدمتها أيضًا لمصالح الشركات الكبرى كدعاية لها، فالديمقراطية لها وظيفتان: الأولى: منوطة بها الطبقة المتخصصة الرجال المسؤولون ويقومون بالتفكير وفهم التخطيط والتحليل للقطيع، والقطيع بدوره يتمتع بوظيفة في النظام الديمقراطي ولكنهم يكونون شاهدين وليس مشاركين في الفعل، والثانية: للمشاهدين القطيع، يسمح لهم النظام الديمقراطي بتأييد أحد أفراد الطبقة الحاكمة المتخصصة بمعنى آخر (نحن نريدك قائدًا لنا) ذلك ديمقراطية وليس نظامًا شموليًّا، وهذا ما يطلق عليه الانتخابات(2)، وبهذا تصبح الديمقراطية: "ليست إبادة الشعب فقط، بل هي استغلال للعواطف. فهي المخدر الذي يوهمنا لمائة عام قادمة بأننا سنحب السلام بشدة، فمن أجله أصبحنا نمزق بعضنا البعض إربًا مثل الضباع في شبقها"(3).

وعلى هذا الأساس يصل هانز إلى نتيجة مفادها: أن العصر الجديد للجمهوريات الديمقراطية هو عصر الحروب الشاملة التي بدأت مع الثورة الفرنسية والحروب النابليونية والحروب الأمريكية من أجل استقلال الجنوب في القرن التاسع عشر، ووصلت إلى ذروتها في القرن العشرين مع الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وتستمر إلى يومنا هذا(4).

ثالثًا) نقض المساواة والاندماج

إن مسألة تحقيق الديمقراطية بفكرة المساواة والاندماج، قاد هانز إلى نقضها، فحسب تصوراته: إن الحاكم الديمقراطي لا يهتم اذا هاجر إلى داخل البلاد الرعاع أو العباقرة -بتعبير هانز- أو حتى أفراد حضاريون منتجون بقدر ادنى أو أعلى من المتوسط، كما انه غير معني أيضًا بالتمييز بين العمال المؤقتين أصحاب تصاريح العمل والمهاجرين الدائمين من أصحاب الممتلكات المجنسين، ففي الواقع ان الحاكم الديمقراطي يفضّل ان يدخل بلاده الرعاع، والأشخاص غير المنتجين كمقيمين ومواطنين، كونهم يخلقون الكثير من المشاكل الاجتماعية، وهو ينجح في هكذا ظروف، فهذه الفئات تدعم السياسات المتعلقة بالمساواة في حين يرفضها العباقرة والمُنتجون، وبالتالي ان هذا التمايز بين الدعم والرفض يتبع الحاكم سياسة (الاندماج القسري)، والذي يعني فرض وجود المهاجرين الأقل شأنًا على مالكي العقارات المحلية الذين لو ان القرار بيدهم لرفضوا هذا الاندماج(5).

ومن المؤكد ان مسألة المساواة والهجرة إلى الدول الأوروبية اصبح موضوعًا معقدًا وشائكًا بسبب تأثيره الكبير في مجال الاندماج الاجتماعي والثقافي والسياسي، إذ أقر الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة مجموعة من التشريعات تتعلق بمسألة المساواة والاندماج والهجرة والتي تم إقرارها منتصف عام 2024م والذي يعد أول تعديل في هذا الموضوع لأكثر من عقد من الزمن(6).

فهانز في خضم نقضه -سالف الذكر- يؤكد من جانب آخر على ان الحكام الديمقراطيون يميلون إلى زيادة دخلهم إلى الحد الاقصى، وفق مبدأ المساواة الكامن في الديمقراطية المتمثل في شعار (فرد واحد- صوت واحد) فوفق هذه السياسة لا يشكل هذا فرقًا بالنسبة لهم سواء غادر البلد الاشخاص المنتجون ام غير المنتجين، والعباقرة ام التافهون فكل منهم بالنسبة له لا يشكل أكثر من صوت واحد في الانتخابات. فقد تثير خسارة احد الرعاع انزعاج الحاكم عن خسارة احد العباقرة المنتجين، فبالنسبة للحاكم الديمقراطي لا يهتم كونه لا يحكم البلاد الا على المدى القصير، فب هذه السياسة فإن الفرد المتسكع دائمًا ما يصوت لصالح تدابير المساواة ليصبح له قيمة اكثر من العبقري المنتج الذي يصوت ضد الحاكم الديمقراطي كونه الضحية الرئيسة لمذهب المساواة(7).

بما سبق يكون هانز قد وقف بالضد من الفيلسوف الفرنسي ألكسيس دي توكفيل(8) الذي يرى بأن الديمقراطية (الامريكية) تمثل نموذجًا فريدًا للتغيرات السياسية والاجتماعية، وانها أدت إلى المساواة والحرية وتداعيت بسببها الحواجز بين الناس، وتوزعت الملكية، واشترك

(1) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص89-90.
(2) ينظر: تشومسكي، نعوم، السيطرة على الاعلام: الانجازات الهائلة للبروباجندا، تعريب: اميمة عبداللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة- مصر، ط2، 2005م، ص10-11.
(3) Fuller, J, F, War and Western Civilization, Duck worth, Henrietta Street, London, 1932, p1.
(4) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص95.
(5) ينظر: المصدر نفسه، ص230.

(6) ينظر: السياسات الاوروبية في قضايا الهجرة وفق التشريعات الجديدة، تقرير، ترجمة وإعداد: محمد عصام العروسي، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024م، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، لندن- المملكة المتحدة، ص1.
(7) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص229.
(8) ألكسيس دي توكفيل (1805-1859): هو منظر سياسي ومؤرخ فرنسي اهتم بالسياسة في بُعدها التاريخي والثروات والنظم القديمة، ولد من عائلة استقراطية، ابوه كان ضابط في الحرس الدستوري للملك لويس السادس عشر. ينظر: هارفي سي مانسفيلد، توكفيل مقدمة قصيرة، ترجمة/ مصطفى فتحي سليمان، مراجعة/ هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي، ط1، المملكة المتحدة، 2016م، ص15-16.

الكثيرون بتنصيب السلطة والسلطات، وانتشر صوت العقل، واتجهت قدرات الناس من مختلف الطبقات إلى المساواة، وأصبح الناس يشعرون شعورًا متساويًا بالمحبة والاحترام للقوانين[1].ومن هنا يمكن القول ان هانز يرى ان الديمقراطية لا تحقق الأمن والسلام العالمي والمساواة والاندماج وهي مملوءة بالأيديولوجيا الزائفة، وانها تسيس الصراعات الاجتماعية بالمشاركة الشعبية في صنع القرار.

المبحث الثاني

المشروع السياسي التنموي التحرري وفلسفة الثورة

المطلب الأول: المشروع السياسي التحرري ومبادئه

بنى هانز مشروعه السياسي التحرري[2] وفقًا لميوله المحافظة منطلقًا من مشروعه هذا من تقديم تصورات مغايرة للنزعة المحافظة السائدة الآن..

فالنزعة المحافظة بتصورها العام هي: فلسفة سياسية تركز على أهمية الجماعات التقليدية في المجتمع، وتدعو الأفراد على الحفاظ على المؤسسات والقوانين والقواعد واحترام السلطة لانها توفر الأمن والاستقرار والاصالة للأفراد، وتشكك في التغيرات الاجتماعية لانها تفكك المجتمع، وتهدد التماسك والتوازن الاجتماعي وتفقده الهوية، فاحترام القوانين والسلطة الشرط الأساس لإنسانية الإنسان وهو سبب تفوقه على العالم الطبيعي بأسره[3].

أما تصور هانز لهذه النزعة فعلى العكس من ذلك إذ يرى أن المحافظ هو الذي "يؤمن بوجود نظام طبيعي وحالة طبيعية تتوافق مع الطبيعة الأساسية للأشياء: الطبيعة والإنسان"[4]، فقد يحدث أضطراب في النظام الطبيعي بسب النكبات كالزلازل والأمراض والحرب... الخ، وهنا يمكن للأشخاص التمييز بسهولة بين الظواهر والحوادث الطبيعية (الضرورية) وغير الطبيعية (العرضية)، وكذلك يمكن بقليل من التفكير العقلي ان نزيل الفوضى والاضطراب، حتى يتمكن الجميع من رؤية ما هو طبيعي ودائم (ثابت) وما هو غير طبيعي (مُتغير) بما يتوافق مع جوهر الأشياء[5]. والمحافظ هو الشخص الذي يُدرك ايضًا أهمية الأسرة (الآباء، والأمهات والأطفال والأحفاد) بوصفها الوحدة الاجتماعية الرئيسة، والطبيعية العريقة، التي لا يمكن الاستغناء كونها تمثل نموذجًا مُصغرًا للنظام الاجتماعي ككل؛ إذ يوجد فيها تسلسل هرمي كما في المجتمع[6].

فمن هذه الرؤية للنزعة المحافظة بوصفها نظامًا طبيعيًا، وإنها اكثر ديمومةً داخل العوالم الاجتماعية وتحافظ على السلطتين الأسرية والمجتمعية وليس على احترام القوانين والنظام القائم يطرح هانز نقده للمحافظين الجدد الذين حرفوا معنى المحافظ قائلًا: "إن النزعة المحافظة المعاصرة في الولايات المتحدة وأوروبا مرتبكة ومشوهة ويعود هذا الارتباك إلى حدٍّ كبير إلى الديمقراطية، إذ تحت تأثير الديمقراطية ومع تحول الولايات المتحدة وأوروبا إلى جمهوريات ديمقراطية منذ الحرب العالمية الأولى تحولت نزعة المحافظة من قوة ايديولوجية واستقراطية مناهضة للمساواة ومناهضة للدولتية إلى حركة لاتباع الدولتية المحافظين ثقافيًا: الجناح اليمين للاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين"[7].

ان المتتبع للجذور الفلسفية للنزعة المحافظة بالصورة التي قدمها هانز يجد بواكيرها في الحضارة اليونانية في التسلسل الهرمي للطبقات الاجتماعية كانت واضحة (الحاكم- الجنود- الحراس) وكذلك المشاركة السياسية والتمثيل السياسي كانت محصورة للرجال الاحرار فقط[8].

وكذلك في العصور الوسطى في أوروبا كانت هناك تيارات محافظة تمثلت بالنبلاء الاقطاعيين ورجالات الدين في الكنيسة الكاثوليكية، الذين كانوا يحرصون على الحفاظ على التقاليد والعادات وتراتيبه الهرمية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والدينية[9].

وهذا تحديدًا ما بينه هانز، حرص المحافظون اليونانيون والغربيون المسيحيون على تأييد ومُناصرة والمحافظة على العائلة والتسلسلات الهرمية والطبقات الاجتماعية ذات السلطة الدنيوية وايضًا الروحية الفكرية التي تقوم عليها وتنبع منها الروابط العائلية وعلاقات القرابة[1].

---

(1) ينظر: توكفيل، ألكسيس دي، الديمقراطية في امريكا، ترجمة: امين مرسي قنديل، عالم الكتاب، القاهرة- مصر، بلا تاريخ، ص16-21.

(2) التحررية: وتعرف ايضاً بالليبرتالية أو اللاسلطوية أو الاناركية أو الفوضوية وهي ايديولوجيا سياسية واجتماعية وتعني ضد السلطة أو دون حاكم، وقد استخدمت بمعنى ازدرائي حتى عام 1840م عندما استعملها بيير جوزيف لوصف ايديولوجا السياسية والاجتماعية، اذ إدعا ان التنظيم من دون سلطة امر وارد بل هو مرغوب، ينظر: وارد، كولين، اللاسلطوية، ترجمة: مروة عبدالسلام، مراجعة: فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، لندن، 2014م، ص9-10.

(3) ANISBET, ROBRT, Community Power: formerly "The quest for Community", New York, Oxford University Press, 1962, pp.23,25.

(4) هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص279- ص280.

(5) يُنظر، المصدر نفسه، ص280.

(6) ينظر: المصدر نفسه، ص281.

(7) المصدر نفسه، ص282.

(8) ينظر: افلاطون، الجمهورية: ص134-135 وص390-391.

(9) STEPHENSON, CARL, Cornell University Press, Ithaca, New York, pp.15-16.

بهذا التصور للنزعة المحافظة يقدِّم تعريفًا فلسفيًّا لمشروعه السياسي التحرري المحافظة وهو نظامٌ عقلاني للأخلاق يعمل وفقًا لتقاليد الفلسفة السياسية الليبرالية الكلاسيكية لدى هوبز ولوك وسبنسر، ويستخدم نفس الأدوات التحليلية القديمة والأجهزة المنطقية، مشتتة من الاستدلال المنطقي من مبدأ واحد، ولا يمكن التنازع حول صحتها دون الوقوع فريسة التناقضات المنطقية العملية أو التناقضات المجازية، وهذا ما جعل الليبرالية الليبرتالية مبدًا نهائي وبديهيته أخلاقية[2].

وهذا يعني أن مشروع هانز السياسي قائم على ان كل نظام أخلاقي مرتبط بالأفعال الأخلاقية، يستمد تصوراته من العقل بدلًا من العواطف أو الاوامر، ويعمل وفقًا لتقاليد الفلسفة السياسية للقرن السادس عشر والسابع عشر التي ركزت على محدودية تدخلات الدولة في المجتمع وطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع وتحديد طبيعة العدالة ونوع الحكم، وترتبط نتائج طبيعة العلاقات بمقدمات منطقية ثابتة وايديولوجيات ثابتة على عكس طبيعة العلاقات النفعية والذرائعية والأداتية، وبهذا تكون التحررية المحافظة مبدأ نهائيًّا، وبديهية أخلاقية للمجتمع عند هانز. أستنادًا إلى هذا التصور للنزعة المحافظة، يقدم هانز مبدأين يشكلان الأساس الذي يقوم عليه مشروعه السياسي وهما:

اولًا) مبدأ عدم التدخل:

يعد مبدأ عدم التدخل[3] عند هانز من أهم الركائز الأساسية في مشروعه السياسي؛ إذ حاول فيه أن يسلط الضوء على السياسة الخارجية والداخلية للدول وبالتحديد سياسية الولايات المتحدة الأمريكية وعليه سنقوم بتوضيح ذلك بالنقاط التالية[4]:

1- عدم تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى بحجة تفعيل المصلحة الوطنية، والقيادة العالمية والوئام العالمي والنظام العالمي الجديد وهذا تحديدًا ما فعلته السياسة الامريكية عن طريق إسناد مهمة الحماية العالمية لها وغايتها دعم اعانات الضمان الاجتماعي وفرض قيود على الاستيراد والتصدير وعزل اجور عمال الولايات المتحدة لا سيما القطاعات ذات الشأن القومي عن اجور العمال الأجانب الذي يجب أن يعمل بأقل تكاليف، ومن هنا يجب تقليص دوائر الهيمنة الفيدرالية المسؤولة عن انتشار هذا التلوث الأخلاقي والثقافي.

2- عدم تدخل الدولة في توزيع الدخل، وذلك ينطوي على اخذ شيء ما من بعض الذين يملكونه واعطاءه للآخرين الذين لا يملكونه فتبعًا لذلك يتم تقليل حافز الانضمام إلى الذين يملكون الشيء وزيادة الحافز لتكون من الفئة الذين لا يملكونه، وهذا في الواقع الفكرة الكامنة وراء عملية توزيع الدخل، فب دعم الناس بالإعانات لانهم عاطلون عن العمل ستنتشر المزيد من البطالة وتهدم مؤسسة الاسرة والمسؤولية الشخصية واعفاء الأفراد من الاتزام بتوفير دخلهم وصحتهم سلامتهم وشيخوختهم وعليه يجب إلغاء قانون الضمان الاجتماعي والتأمين الحكومي الذي بدأ العمل به في أوروبا منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وفي الولايات المتحدة منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

وفقًا لهذا المبدأ يطرح أحد الباحثين في مقالة عن هانز (Hoppe one lesson Illastrated in welfare Economics) (هوبا في درس واحد موضح اقتصاديات الرفاهية) قائلًا: "استطاع هوبا بايمانه بالليبرالية الكلاسيكية ونزعة التحررية أن يدافع عن حقوق الملكية الخاصة أمام ما يطلق عليه دولة الرفاهية في الولايات المتحدة الامريكية التي سعت بسياستها الاقتصادية والأخلاقية إلى صناعة الهلاك والكآبة وفق منهج مبرر"[5].

ثانيًا) مبدأ الاستحواذ الاصلي، يُطلق على مبدأ الاستحواذ الأصلي[6] أيضًا مبدأ الملكية الخاصة أو الفردية والذي يبين فيه كيف أن عملية انحراف الحضارة اخرجت عن مسارها بسبب انتهاكات الحقوق الخاصة ومن ثم ما يجب فعله إزاء هذه الانتهاكات ب[7]:

1- ان عملية انحراف الحضارة عن مسارها اتى بانتهاكات حقوق الملكية الخاصة من قبل الحكومات فهي اعمال اجرامية تتخذ طابعًا شرعيًّا، وإن فرض ضريبة حكومية على الممتلكات هو انتهاك لحقوق الملكية بقدر ما تفعله السرقة كونه ينقص من وارد الفرد المنتج من السلع؛ وانشاء أموال حكومية بالضرائب ليس سوى مصادرة احتيالية لحقوق اصحاب الملكية الخاصة والتي لا تقل سوءًا عن عمليات عصابة إجرامية مزيفة.

2- في ظل نظام الملكية الخاصة، يمكن للشخص الذي يمتلك موردًا ما إن يحدد بشكل مستقل عن الآخرين ما يرغب أن يفعله به إذا أراد زيادة ثروته أو الارتقاء بمكانته الاجتماعية فلا يمكنه تحقيق ذلك إلَّا بتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحًا لدى المستهلكين عبر الاستفادة مما يمكن أن يصفه باستخدام ممتلكاته، أما في حال كانت عوامل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية، فإن اتخاذ أي قرار يتطلب آليات لاتخاذ قرارات جماعية وكل قرار

---

(1) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص281.
(2) ينظر: المصدر نفسه، ص295.
(3) مبدأ عدم التدخل: يعد هذا المبدأ أحد أهم مبادئ الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية عند جون لوك ويقصد به: ان فرض أي قواعد للسلوك أو سنَ شرائع على البشر فممارستها وتطبيقها لا يجديان في إقرار الأمن وتوطيد دعائم الحكم. ينظر: جون، لوك، في الحكم المدني، نقله إلى العربية: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت- لبنان، 1959م، ص69.
(4) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص285-289.
(5) Hulsmann, Jorg Guido and Kinsella, Property, Freedom Society, Essay in Honor of Hans-Hermann Hoppe, p301.

(6) مبدأ الاستحواذ الاصلي: يعد هذا المبدأ أحد أهم مبادئ الفلسفة االيبرالية الكلاسيكية الذي طرحه آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) الذي اكد فيه على أهمية حماية الملكية الخاصة كونها تمكن الأفراد من استخدام مواردهم بحرية لتحقيق مصالحهم الخاصة مما يؤدي إلى ازدهار المجتمعات والحضارة.
Smith, Adam, The Welta of Nations, The Pennsylvania State University is an equal opportunity University, 2005, p.580
(7) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص65-66، 202.

يتعلق بماذا وكيف ولمن يجب انتاجه، ومقدار ما يجب دفعه أو تحصيله، فهذا يؤدي دائمًا إلى وجود رابحين وخاسرين، وهنا اذا ارد الفرد النجاح في ظلّ نظام الملكية العامة فإنه يلجأ إلى مواهب السياسة ليس من أجل نجاح العمل واستجابة احتياجات المستهلكين بل سياسة المؤامرات والغوغائية والرشاوي والتهديدات من أجل الوصول إلى القمة ومن ثم إن أي نظام للملكية الجماعية يسهم بشكل أكبر في الفقر.

فبهذا المبدأ الذي طرحه هانز حول الملكية الخاصة يشير أحد الباحثين في مقالة (A Knight Anarcho- Capitalism) (فارس الرأسمالية الاناركية): إلى أن هانز "كرس اطروحاته الفكرية في الدفاع عن الملكيات الخاصة ومحاربة أيديولوجيات العبودية بجميع أشكالها وصورها متبعًا التقليد العقلاني، وناقد للنسبية الاجتماعية بجميع اشكالها التجريبية والتاريخية والوضعية وما بعد البنيوية"[1]، ونحن نتفق معه في هذا التحليل.

وعلى وفق هذا التصور لمبدأ عدم التدخل والاستحواذ الأصلي يكون هانز قد عارض طروحات جون ديوي التي تُجسد الوعي الأكثر إدراكًا لأمريكا "ولذكائها البناء، ولإيمانها الديمقراطي الشديد"[2]، فقد أكد ديوي في كتابه (The Public and It's problems) (الجمهور ومشاكله) على ضرورة تدخل الدولة في الحياة العامة، وأن وظيفتها تدير شبكة العلاقات والتفاعلات بين أفراد المجتمع، وتنظيم الملكية بالنسبة للأفراد، وهذا ما أُطلق عليه مبدأ المراقبة[3].

بهذه المبادئ يطرح هانز ما يجب فعله إزاء هذا الوضع الراهن والتي جسدت مشروعه التحرري المحافظ وهي[4]:

أ) أن يسحب الشعب ثقته من الدولة، أي تجريد الحكومة من صلاحياتها وإصلاحها لتعود إلى سابقة عهدها كمنظمة ذات عضوية تطوعية, وليس من الضروري الاستيلاء عليها أو دخول معركة عنيفة ضدها أو حتى القبض على حكامها فهذا العمل يؤدي لإعادة مبدأ الإكراه والعدوان وكذلك يؤدي حتمًا إلى استبدال حكومة أو طاغية لحكومة أخرى طاغية بل كل ما يتوجب على الفرد أن يقرر الانسحاب من الاتحاد القسري وأن يستعيد حقه في الحماية الذاتية، فالشرط الأساسي لتقدم الانسان هو الانفصال السلمي وعدم التعاون معها.

ب) أن يتجاهل أفراد المجتمع جميع القوانين والتشريعات واللوائح الفيدرالية بِعدِّها لاغيةً وباطلة، وأن لا يعملون أو يتطوعون في الحكومة المركزية بفروعها التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، ولا يرتبطون أو يتبعون اي شخص يقوم بذلك ولا سيما أولئك ممن هم على صلة مع ذوي المقام الرفيع -حسب تعبيره- وفق التسلسل الهرمي وصولًا إلى الأوصياء أو الحكام، ولا يشاركون في سياسات الحكومة المركزية ولا يساهمون بأي دور في تشغيل الماكنة السياسية الاتحادية ويرفضون كذلك الانخراط في أي حزب سياسي وطني أو حملة سياسية .

وهنا يمكن القول إن كان جون ديوي تصور أن الدولة يجب أن تتجدد في كل مرافق الحياة السياسية بالمطلق، وإن كانت طروحاته الأساس الفلسفي للديمقراطية التداخلية؛ فإن هانز أراد نزع الشرعية من الدولة بالمطلق بأتباع سياسة اليبرتالية المحافظة على وفق الانتخاب، وعدم استخدام العنف كوسيلة للتغير مع تجاهل القوانين واللوائح جميعها.

المطلب الثاني: فلسفة الثورة وسُبُل تنميتها التحررية

تُمثل تصورات هانز حول الثورة في الولايات المتحدة الامريكية مفصلًا مهمًا في مشروعه السياسي التحرري المحافظ، والتي اخذت عدة اتجاهات، مُبينًا أسبابها وسُبل تحققها وبنيانها الفلسفي. والمتتبع لما تم طرحه من تصورات فلسفية حول موضوع الثورة ولا سيما بعد الثورة الفرنسية 1789-1799م والثورة الامريكية 1775-1783م يرى بأنه موضوعًا جدليًّا أنقسم حوله الفلاسفة والمفكرين بين مؤيد ومُعارض او رافض لها (اي الثورات).

وقد قدم ادموند بيرك في كتابة Reflections The Revolution in France (تأملات حول الثورة في فرنسا)، نقدًا للثورة الفرنسية كونها -حسب وجهة نظره- دمرت المجتمع والمؤسسات التقليدية، إذ يصفها بأنها تجاوزت الحدود في الصدق ومارست أساليب عبثية واستخدمت أدوات دينية ووحشية، انها -كما وصفها- تمثل مشهدًا إتراجيديًّا مُروعًا[5].

اما توماس بين فقد كان من أشد المدافعين عن الثورة الامريكية والاستقلال من انكلترا، الذي يعد أحد منظري الثورة الامريكية[6]، فحسب بين لا يمكن تحقيق الاستقلال الا عن طريق قوة عسكرية أو عن طريق الصوت الشرعي للشعب[7] اي الثورة.

---

(1) Hulsmann, Jorg Guido and Kinsella, Property, Freedom Society, Essay in Honor of Hans-Hermann Hoppe, pp. 48-49.
(2) ديلودال، جيرار، الفلسفة الاميركية، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 2009م، ص271.
(3) Dewey, Dohn. The Public and It's Problems, Chicago Gateway Books, 1996, pp.143,144.

(4) ينظر: هوبا, هانز هيرمان , الديمقراطية الإله الذي فشل , ص161-162.
(5) Burke, Edmund, Refections on The Revolutions in France, F,C Riving Tons ,London, 1790, p.9.
(6) ينظر: ارندت، حنا، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان- بيروت، 2008م، ص287.
(7) ينظر: بين، توماس، المنطق السليم، ترجمة، محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي، ط1، المملكة المتحدة، 2017م، ص56.

اما هانز قدم موقفه من الثورة الامريكية بإعلان الاستقلال في الولايات المتحدة الامريكية؛ إذ عده بمثابة ثورة تحررية محافظة على الحقوق الطبيعة للأفراد، ولكنة أنحرف عن مساراه بسبب تبنى نظريات اقتصادية وسياسية، وكذلك بعد إعلان الدستور الذي اعتبره خاطئًا، "فقد أشار إعلان الاستقلال، من المفترض ان تحمي الحكومة الحياة والممتلكات والسعي لتحقيق السعادة ومع ذلك فب منح الحكومة سلطة فرض الضرائب والتشريع دون موافقة، فلا يمكن للدستور ان يضمن هذا الهدف بل يصبح بدلًا من ذلك الأداة الوحيدة لإنتهاك وتدمير حق الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة"[1]. فقد عمل الأمريكيون على استقلال انفسهم من الحكم البريطاني إيمانًا منهم بمذهب الحقوق الطبيعة، وتأسيس حكومة بهدف حماية الحياة والحريات، ولكن مع تطور النظريات الاقتصادية والسياسية اصبح الشعب غير قادرين على الدخول الحر في سوق العمل، اذ ارتفع سعر الحماية والعدالة وانخفضت جودتها. فالدولة بدلًا أن تكون حاميًا وقاضيًا اصبحت هي المحتكر القسري، وأن كان الشعب الامريكي قد تمرد على الملك الانجليزي وعزله وطرده بسبب ممارسته الاحتكار القسري، فإن الحكومات الأمريكية الجديدة أعادوا تشكيل الدولة على شكل دول مستقلة مُجهزة بالتشريعات القسرية أُحادية الجانب، وكأن الملكية الوراثية للحكومة الاستعمارية لن تتلاشى من أذهانهم ولم تصبح في طي النسيان[2].

ومن جانب آخر يُضيف هانز: نص الدستور الأمريكي على استبدال ملك غير منتخب ببرلمان ورئيس منتخبان من قبل الشعب، لكنه لم يغير شيئًا فيما يتعلق بسلطته على فرض الضرائب والتشريع، بل عمل على النقيض من ذلك، منح الدستور الأمريكي هذه السلطة إلى الكونغرس، وسلمهم مسؤولية احتكار العدالة والحماية في البلاد، إذ اعتبروا البلاد ملكًا خاصًّا لهم طوال فترة وجودهم في منصبهم والاستفادة منها ومن سكانها لخدمة مصالحهم[3] الشخصية. واخيرًا يصف هانز الدستور الامريكي بانه (غير دستوري) كونه -حسب قوله- لا يتوافق مع عقيدة ومبادئ حقوق الانسان الطبيعية التي كانت وراء الثورة الامريكية[4].

على ما يبدو ان هانز في تصوره أراد أن يبين ليس فقط الانحراف الذي تبع إعلان الاستقلال وبنود الدستور الامريكي، بل أراد كشف أبعاد النظرية الاقتصادية الكينزية والتي من اهم مبادئها يجب التدخل الحكومي في المجالات الاقتصادية كافة والسيطرة عليها ككل[5]، والتي كان لها تأثير قوي على الاقتصاد في الولايات المتحدة الامريكية حتى انها تبنتها[6]. وكذلك هدف إلى الكشف عن أبعاد الليبرالية الاجتماعية التي تتبناها الولايات المتحدة الامريكية اليوم، وهو ضرورة إعطاء دور أساسي للحكومة بل عدته شرطًا تحرريًّا للأفراد ليحققوا قدراتهم بوصفهم بشرًا[7].

إذًا يمكن القول إن الثورة في الولايات المتحدة الأمريكية قامت في الأساس على تشكيل مجتمع تحرري محافظ، وإن من أهم مبادئه أن لا تتدخل الدولة في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس طرح فلسفته في الثورة في اتجاهين ..

الاتجاه الأول: أسباب الثورة وتنميتها

يقتفي هانز أسباب حدوث الثورة الاقتصادية والسياسية وتنميتها في الولايات المتحدة الامريكية:

أ) السبب الاقتصادي، يرى هانز أنه بعد أكثر من قرنين من تشكيل الحكومة كانت النتائج واضحة ولا جدال فيها، ففي بداية التجربة الأمريكية كان العبء الضريبي المفروض على الامريكيين خفيفًا بل لا يكاد يذكر، وكان تعريف الملكية الخاصة واضحًا وثابتًا، وعدَّ حق الدفاع عن النفس مقدسًا، ولا يوجد جيش دائم على أهبة الاستعداد وكان هناك التزامٌ ثابتٌ بالتجارة الحرة وسياسة خارجية غير تداخلية، وبعد مئتي عام تغيرات الأمور بشكل كبير، أما اليوم تصادر الحكومة الأمريكية أكثر من 40% من دخل المنتجين الخاصين مما يجعل حتى العبء الاقتصادي المفروض على العبيد يبدو معتدلًا مقارنة مع ذلك إذ يتعرض الامريكيون باستمرار للنسب بالتضخم النقدي، وأصبح معنى الملكية الخاصة الذي كان واضحًا وثابتًا غامضًا ومرنًا ومائعًا [8].

ب) السبب السياسي، يرى هانز أن الولايات المتحدة الامريكية انخرطت منذ بدايتها تقريبًا في توسع عدواني لا هوادة فيه بدءًا من الحرب الاسبانية الامريكية مرورًا بالحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى الوقت الحاضر، فقد تورطت حكومة الولايات المتحدة في مئات من النزاعات الخارجية واصبحت القوة الإمبريالية الأوَّل المهيمنة في العالم، وأصبح الأجانب في أنحاء العالم جميعها أكثر شعورًا بالخوف

(1) ينظر: هوبا, هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص391.
(2) المصدر نفسه، ص 381 – 383.
(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 384-385.
(4) يُنظر: المصدر نفسه، ص392.
(5) ينظر: كينز، جون ماينارد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيد اروس، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ط1، الامارات ابو ظبي، 2010م، ص11.
(6) ينظر: جالبرين، جون كنيث، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة/ فؤاد بلبع، مراجعة/ اسماعيل صبري، سلسلة عالم المعرفة (261)، الكويت، 2000م، ص240.
(7) الموسوعة العربية العالمية، تأليف مجموعة من المؤلفين، المجلد 21، مؤسسة اعمال الموسوعية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - الرياض، ط2، 1999م، ص 248.
(8) ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص 390.

والتهديد من قبل العسكرة الامريكية، فإن الرؤساء الأمريكيين وأعضاء الكونغرس وقضاة المحكمة العليا أصبحوا اليوم أكثر عجرفة من أي وقت مضى على الإطلاق وأكثر خطورة و فسادًا أخلاقيًا[1] .

ومن المؤكد أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الصراعات الدولية العسكرية والدبلوماسية بين الدول بوصفه أحد أبعاد عملية المنافسة الرأسمالية، وعلى هذا الأساس مزجت بين المنافسة العسكرية والمنافسة الاقتصادية[2] .

الاتجاه الثاني: سُبُل تحقق الثورة واستدامتها

انطلق هانز في هذا الاتجاه بتقديم فكرة بديلة للنظام الاقتصادي القائم على إنشاء وكالات تأمين تعمل على وفق قوانين تعاقدية وتنافسية.

أ) **القانون التعاقدي:** إعطاء وكالات التأمين دورًا بديلًا للدولة لخدمة القانون والنظام وتوفير الأمن والحماية لأفراد المجتمع (العملاء) لمواجهة الكوارث الاجتماعية، وهي تختلف تمامًا عن الدولة، فلا تفرض الضرائب أو تشرع القوانين كالدولة، وهذا يعني أن العلاقة بين المؤمن والمؤمن عليه توافقية، وكِلا الطرفين حُر في التعاون أو عدم التعاون مع الآخر، ومن مزاياها أيضًا أن المنافسة بين شركات التأمين على جذب العملاء تؤدي إلى خَلق ميل نحو الانخفاض المستمر في سعر الحماية لكل قيمة مؤمنة، لتكون مُتاحة لأكبر عدد ممكن، عكس الدولة التي تعد (الحامي الاحتكاري) الذي يفرض الضرائب والأسعار المرتفعة على المحميين وتفرض مقابل ما تقدمه له من خدمات[3]. وتقوم شركات التأمين بتعويض عملائها في حاله وقوع ضرر فعلي عليهم، وبما أن العلاقة طوعية بين شركات التأمين وعملائها يجب عليها قبول الملكية الخاصة، وتقديم عقود تتضمن أوصافًا محددة للممتلكات وأضرار الممتلكات والقواعد الإجرائية. ومن ثم سيؤدي ذلك إلى ظهور ميل نحو وضع قانون عالمي أو دولي حقيقي موحد، ويصبح الجميع بحكم كونهم مؤمَّنين مرتبطين بجهد تنافسي عالمي للحد من الصراع والعدوان[4]؛ بغض النظر عن جنسية الشخص ومكانه وفي هذا احترام للإنسان ومكانته في هذا العالم.

ب) القانون التنافسي: إن وكالات التأمين تعمل وفقًا لسلوك تجاري ولا تعمل على وفق قوانين التمييز الذي تعمل به الدولة وتمييزها بين الأثرياء كمعتدين والفقراء كضحايا لهم، ووضعها الذكور والبيض في خانة المعتدين والنساء والسود ضحايا لهم. فمن المزايا الإيجابية لشركات التأمين انه لا يمكن التأمين ضد أي خطر يمكن تصوره، ربما فقط التأمين ضد الكوارث اي المخاطر التي لا يتحكم المؤمَّن عليه في نتائجها على الاطلاق مثل الموت أو الحريق، وفي المقابل لا يمكن التأمين ضد الافعال الفردية مثل الانتحار أو الفشل في العمل أو البطالة أو الفقر أو عدوان سابق؛ لأن الفرد يمتلك فطرة للسيطرة الكاملة أو الجزئية على بعض الحالات، بالتالي ان تجنب مثل هذه المخاطر يقع في نطاق المسؤولية الفردية، وان يكون التأمين ضد الكوارث الاجتماعية كالجريمة مشروطًا بالتزام المؤمن عليه بقواعد محددة من السلوك الحضاري[5].

فمن المؤكد أن قوانين الضرائب وإجراءات شركات التأمين والحماية المالية للدولة في الولايات المتحدة الامريكية، أصبحت محل ازدراء ليس عند هانز فقط بل عند الكثير من الباحثين في الوقت الحاضر، ولا سيما فيما يتعلق بسياسات السوق التنافسية والفوائد وهذا ما أكده احد الباحثين بقوله: "إن الاحتكار الحكومي يثير نوعين من المشكلات للمجتمع الحر، الأوَّل يتمثل في أن وجود الاحتكار يعني تقييد التبادل الطوعي عن طريق تقليص الخيارات المتاحة أمام الأفراد. أما الآخر أن وجود الاحتكار يثير قضية المسئولية الاجتماعية التي يشارك فيها كافة المواطنين فيما يتعلق بالإذعان لقانون الوطني، والعيش وفقًا لقواعده"[6] .

ولكي يبين هانز السبل لتحقيق الثورة واستدامتها توصل إلى نتيجة مفادها، انه يجب إقناع أغلبية الجمهور بالتصويت من أجل إلغاء الديمقراطية ووضع حد لجميع الضرائب والتشريعات كونها شجعت على الانحطاط الأخلاقي والفكري وإجبار الحكومات على التخلي طوعًا عن نهب ممتلكات الآخرين، وهذا لا يتحقق إلا بتأجيج الرأي العام وإقناع الأغلبية في المناطق والمقاطعات والنخب بالانفصال[7].

وبعد كل ما تقدم يمكن القول إن هانز في تصوره هذا للثورة اسس لإيجاد مجال عام وحقيقي للتغيير؛ إذ يمكن للمجتمع في الولايات المتحدة إن يتفاعل أفراده من جديد بالانفصال لتجاوز الاوضاع الراهنة وبناء مجتمع على أُسُس جديدة قائمة على الفلسفة التحررية المحافظة، مُنطلقًا من التمسك بالهوية الوطنية الأصلية التي على أساسها تم تشكيل الولايات المتحدة الامريكية قبل أكثر من قرنين.

<u>الخاتمة والنتائج</u>

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص391.
[2] ينظر: كالينيكوس، أليكس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، القاهرة، (د. ت)، ص7.
[3] ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص394.
[4] ينظر: المصدر نفسه, ص 394-396.
[5] ينظر: المصدر نفسه، ص398-ص400 .
[6] فريدمان, ميلتون, الرأسمالية والحرية، ترجمة: مروة عبد الفتاح شحاته، الناشر: مؤسسة هنداوي, المملكة المتحدة، 2017م, ص 129 – 130.
[7] ينظر: هوبا، هانز هيرمان، الديمقراطية الإله الذي فشل، ص 204-205.

وفي ختام هذا البحث، وبعد استعراض أبرز الأفكار التي قدمها هانز هيرمان هوبا في نقده للديمقراطية الغربية، تبين أن هذا النموذج النقدي لا يقف عند حدود تحليل البُنى السياسية فحسب بل يتجاوزها إلى مسألة الأُسس النظرية (الفلسفية) ويتضح ذلك في ربطه بين الديمقراطية وفكرة التفضيل الزمني وما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية، قد أتاح لنا تناول هذا الموضوع والبحث فيه الوقوف على الإشكالية التي تواجهها الأنظمة الديمقراطية الحديثة، وهي ارتفاع التفضيل الزمني لدى الحكومات (صانعي القرار)، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تفضيل المكاسب السياسية الآنية على حساب مصالح الأجيال القادمة، وهذا يشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة. وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

1- جعلت الديمقراطية الغربية الليبرالية (الامريكية) المجتمعات في أوروبا تركز على المكاسب القصيرة الأجل بدل من تنمية الثروة على المدى الطويل، ساعيةً إلى استغلال ثروة الدولة بدلا من تنميتها.

2- تفكيك الهياكل التقليدية والترتيبية الهرمية مثل الترتيب الهرمي للأسرة وواجباتهم والملكية الخاصة بدلًا من إدارتها لمصلحة الاجيال القادمة.

3- غيبت الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بسبب كثرة التشريعات السريعة والآنية.

4- فضلًا عن التدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة تحقيق المصلحة الوطنية، وانتزاع حقوق الملكية الخاصة، مما أدى إلى انحراف الحضارة الغربية عن مسارها.

5- انتقد هوبا مسألة تحقيق الديمقراطية لفكرة المساواة والاندماج، مبينًا أن العباقرة والمُبدعين هم الضحية الرئيسة لمذهب المساواة في البلدان الديمقراطية.

6- إن الديمقراطية لا تعزز السلم المجتمعي العالمي، وإن العصر الجديد للجمهوريات الديمقراطية هو عصر الحروب الشاملة التي بدأت مع الثورة الفرنسية واستمرت إلى يومنا هذا.

7- الديمقراطية الغربية مملؤة بالأيديولوجيا الزائفة، وإنها تُسيس الصراعات الاجتماعية بالمشاركة الشعبية في صنع بالقرار.

References

1 Aristoteles, Res Politicae, a Ahmed Lotfi El-Sayed conversae, Al-Jamal Publications, editio prima, Beirut, Libanus, 2009.

2 Arendt, Hannah: De Revolutione, conversa ab Atta Abdel Wahab, Centro Studiorum Unitatis Arabicae, editio prima, Libanus-Beirut, 2008.

3 Butler, Eamonn, Introductio ad Democratiam, conversa a: Muhammad Muti', recensita ab: Ahlam Qafas, Centrum Arabicum Investigationis, editio prima, Rabat, Marocum, 2021.

4 Benn, Thomas, Logica Scalaria: Interpretatio a Muhammad Ibrahim Al-Jundi, Editore: Fundatio Hindawi, Britannia 2017.

5 Callinicus, Alex, Magna Strategia Imperii Americani, Centrum Studiorum Socialisticorum, Aegyptus, Cairo, (s.d.).

6 Chomsky, Noam, Instrumenta Communicationis Socialis Imperium: Ingentes Propagandae Res Gestae, conversa a: Omaima Abdel Latif, Bibliotheca Internationalis Al Shorouk, editio secunda, Cairo, Aegypto, 2005.

7 Chomsky, Noam, Res Quas Numquam Audiemus, conversus ab Asaad Al-Hussein, Dar Ninawa pro Studiis, Editionibus et Distributione, Syria, Damasci, 2010.

8 Delodall, Girard, Philosophia Americana, a Georgio Kettoura et Elham Al-Shaarani conversa, Centrum Studiorum Unitatis Arabicae, editio prima, Beirut, Libanus, 2009.

9 Eamonn, Butler, Schola Austriaca Oeconomiae, conversa a: Muhammad Fathi, Fundatio Hindawi, Britannia, Londinii, 2013.

10 Friedman, Milton: Capitalismus et Libertas, a Marwa Abdel Fattah Shehata conversa, Fundatio Hindawi, Britannia, 2017.

11 Fukuyama, Franciscus, Finis Historiae et Ultimus Homo, Praefatione a: Mutaa Safadi, Grege Interpretationum: Fouad Shahin et aliis, Centrum Nationale Progressionis, Beirut, Libanus, 1993.

12 Fundatio Operum Encyclopaedicorum ad Editionem et Distributionem: Encyclopaedia Mundi Arabum, Volumen XXI, Editio Secunda, Regnum Arabiae Saudianae, Riyadh,1999.

13 Galbrain, Ioannes Kenneth, Historia Cogitationis Oeconomicae, a Fouad Balbaa conversa, ab Ismail Sabri recensita, Alam Al-Maarefa, Cuvait, 2000.

14 Graeber, David: Propositum Democratiae: Historia, Crisis, et Motus, conversus ab Osama Al-Ghazouli, Alam Al-Maarefa, Al-Witt, editio prima, 2014.

15 Huntington, Samuel: Tertia Unda Democratiae Saeculo Vicesimo Exeunte, ab Abdul Wahab Alloub conversus, Dar Suad Al-Sabah, Cuvaitum, editio prima, 1993.

16 Hoppa, Hans Hermann, Democratia: Deus Qui Defecit, versio ab Iman Maarouf scripta, praefatione a Nader Kazem, Takween Publications, Cuvait, editio prima, 2019.

17 Hoppe, Hans Hermann: Brevis Historia Hominum: Ortus et Casus Hominum, a Haider Abdulwahid Rashid conversa, Sotor Publishing and Distribution House, editio prima, Bagdad, Iraquia, 2017.

18 Keynes, Ioannes Maynard, The General Theory of Employment, Feode and Money, conversa ab Elham Eid Arous, Auctoritate Abu Dhabi pro Cultura et Patrimonio, editio prima, Abu Dhabi, Emiratibus Arabicis Unitis, 2010.

19 Ludwig, Aemilius, Bismarck: Vita Pugnatoris, conversus ab Adel Zuaiter, Fundatio Hindawi, Britannia, 2021.

20 Locke, Ioannes, in Gubernatione Civili, in Arabicam linguam a Majid Fakhri conversa, Conventus Internationalis pro Interpretatione Operum Magistralium, Beirut, Libanus, 1959.

21 Nietzsche, Fridericus, Ultra Bonum et Malum: Praenuntiatio Philosophiae Futurae, a Gisela Valeur Hajjar conversa, a Musa Wajih recensita, editio prima, Dar Al-Farabi, Libanus, Beirut, 2003.

22 Plato, Res Publica, Arabice conversus a Shawqi Daoud Tamraz, Al-Ahliya Publishing and Distribution, Beirut, Libanus, 1994.

23 Rancière, Jacques, Politica Litterarum, a Radwan Zata conversa, Centrum Studiorum Unitatis Arabicae, editio prima, Beirut, Libanus, 2010.

24 Rancière, Jacques, Odium Democratiae, conversus ab Ahmed Hassan, Dar Al Tanweer pro Typographia, Publicatione et Distributione, editio prima, Beryti, 2012.

25 Reich, Robertus, Capitalismus Tyrannosaurus: Transformatio Negotiorum, Democratiae et Vitae Cotidianae, conversus ab Ola Ahmed Salah, Domus Internationalis pro Investitionibus et Cultura, Cairo, Aegypto, 2012.

26 Tocqueville, Alexis de, Democratia in America, translata ab Amin Morsi Qandil, Alam Al-Kitab, Cairo, Aegypto, (n.d.).

27 Tocqueville, Alexis D., Brevis Introductio, Harvey C. Manfield, conversa a Mustafa Fathi Suleiman, Fundatio Hindawi, Britannia, 2016.

28 Waddah, Zaitoun: Lexicon Philosophicum Politicum, Osama Publishing and Distribution House, Editio Prima, Iordania - Amman, 2010.

29 Zaki, Ramzi, Oeconomia Politica Inopiae Operis: Analysis Gravissimorum Problematum Capitalismi Hodierni, Alam Al-Maarefa, Fasciculus 226, Cuvaitum, 1998.

30 Zaitoun, Wadhah, Lexicon Philosophicum Politicum, Osama Publishing and Distribution House, Iordania - Amman, Editio Prima, 2010.

31 Aichael, Anissimor, AcriTique of Democracy a guide for Neoreatonaries, Michael Anissimor, Claifornia, 2015.

32 ANISBET, ROBRT, Community Power: formerly "The quest for Community", New York, Oxford University Press, 1962.

33 Bawrek, Engem Van Bohm, Capital and Interest: A Critical History of Economic Theory , London, MACMILLANAND Co., 1890.

34 BoIx, CARLES, Democracy and Redistribution, Cambridge University Press, 2003.

35 Burke, Edmund, Refections on The Revolutions in France, F,C Riving Tons ,London, 1790.

36 Dewey, Dohn. The Public and It's Problems, Chicago Gateway Books, 1996.

37 Fuller, J, F, War and Western Civilization, Duck worth, Henrietta Street, London, 1932.

38 Graeder, David, and Wengrow David, A new story of Humanity, penguin random house, UK, 2021.

39 Smith, Adam, The Welta of Nations, The Pennsylvania State University is an equal opportunity University, 2005.

40 Stephenson, Carl, Cornell University Press, Ithaca, New York.

41 European policies on immigration issues according to the new legislation, report, translated and prepared by: Muhammad Essam Al-Aroussi, November 2024, Abaad for Strategic Studies, London - United Kingdom.